العرب
الأحد 2020/05/17
السنة 42 العدد 11705

خلافات مستجدة داخل حزب الأصالة والمعاصرة تنذر بتفككه

قيادات من الحزب تستقطب كوادر أخرى لإعلان مشروع سياسي جديد

غياب للتضامن

كشفت خلافات مستجدة داخل حزب الأصالة والمعاصرة أكبر أحزاب المعارضة في المغرب عن توجه لبعث مشاريع سياسية جديدة على أنقاض هذا الحزب، وذلك بعد اتهام قائده الحالي بالانفراد بالرأي وإصدار قرارات بشكل أحادي لا تتماشى وتوجهات الغالبية داخله، في وقت حذرت فيه أطراف من أن تمثل هذه الخيارات ضربة قاصمة لمستقبل الحزب ورؤيته الحداثية.

محمد ماموني العلوي

الرباط – فاقمت معارضة قيادات كبيرة من حزب الأصالة والمعاصرة عزل عبداللطيف وهبي، الأمين العام للحزب، لرئيس التكتل البرلماني بمجلس النواب وتعيين رئيس بدلا منه أزمة أكبر حزب معارض في المغرب.

وتأتي هذه المعارضة بعد أن تسبب وهبي كذلك في انشقاقات كبيرة في وقت سابق بعد سعيه لتحويل مكتب سياسي مصغر إلى أداة تنظيمية وإصدار سلسلة تعيينات للأمناء الجهويين، ما رفع منسوب التوتر داخل الحزب.

وبدأ الصراع داخل حزب الأصالة والمعاصرة منذ مؤتمره الوطني الرابع، في فبراير الماضي، بين عبداللطيف وهبي الممثل السابق لتيار المستقبل، ومعارضيه الذين كانوا يتعاطفون مع الأمين العام السابق، ومنهم البرلماني محمد أبودرار والقيادي العربي المحرشي، الذي يتزعم مع آخرين تيارا يريد الانسحاب وتأسيس حزب آخر على أنقاض الأصالة والمعاصرة.

وقال مصدر من داخل الحزب لـ"العرب" إن هذا التيار يعمل منذ مدة وفي صمت على استقطاب عدد كبير من القيادات والمناضلين بداخل الهياكل الموازية من أجل إحداث رجة قوية داخل الحزب بإفراغه من كوادره، وسحب البساط من تحت قدمي الأمين العام الجديد.

سليمة فرجي

قرارات قائد الحزب تضرب مصداقيته ومشروعه الحداثي

وأكد ذات المصدر أن العربي المحرشي، البرلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة، ومن يدعمه من خارج الحزب يدفع في اتجاه التجهيز لتأسيس حزب جديد نواته الأساسية من كوادر الأصالة والمعاصرة، ولا يستسيغ الانضمام الى حزب قائم تكون فرص قيادته ضئيلة أو منعدمة حتى وإن كان هناك اتفاق مسبق. وفي تصريحات، أخرجت الخلافات داخل الحزب إلى العلن، اتهم العربي المحرشي جهات من داخل الأصالة والمعاصرة بخوض حرب ضده وضد ابنته البرلمانية، كما لم يستبعد أن تكون أيضا جهات حزبية منافسة مؤكدا أنه سيهزم خصومه، سواء المنتمين إلى الأصالة والمعاصرة أو إلى جهات حزبية أخرى.

ويرى مراقبون أن كوادر الحزب التي لم تشملها أيّ تزكيات لمناصب ما بعد المؤتمر الأخير لم تتقبل قرارات الأمين العام الجديد ومنها إنهاء عقد خبرة كانت تجمعهم بالفريق النيابي للحزب بمجلس النواب منهم القيادي سمير بلفقيه.

ونبه محمد أبودرار إلى التفاف القيادة الجديدة على القانون محذرا من خطورة الوضع والتسبب في نزيف داخلي غير مسبوق، خاصة بعد هجرة الكثيرين صوب أحزاب أخرى.

وقد وصلت تداعيات الأزمة إلى ردهات المحاكم عندما رفع البرلماني محمد أبودرار رئيس التكتل البرلماني للحزب السابق بمجلس النواب دعوى قضائية ضد رئيس الحزب، حيث بدأت المحكمة تنظر منذ الاربعاء في حيثيات الدعوى من خلافات بخصوص تعيينات أعضاء المكتب السياسي ولجنة القوانين والأنظمة.

ولفت أبودرار إلى أن الدعوى الأولى التي رفعها استعجالية تستهدف وقف تنفيذ جميع القرارات التنظيمية المتخذة من قبل الأمين العام من تاريخ انتخابه إلى حين انعقاد المجلس الوطني للحزب، أو إلى حين صدور حكم في الطعن المعروض على القضاء.

أما الدعوى القضائية الثانية فقد تم رفعها بشأن إلغاء القرارات المتخذة من قبل الأمين العام باسم المكتب السياسي من تاريخ انتخابه أمينا عاما للحزب إلى حين انعقاد المجلس الوطني وانتخاب المكتب السياسي.

وكان عبداللطيف وهبي قد أعفى رئيس تكتل الحزب بمجلس النواب محمد أبودرار من مهمته، بسبب ما اعتبره تسجيل مجموعة من التصرفات الفردية غير المقبولة، وبرر وهبي قراره حينها بأنها تمّت بعد استشارة مجموعة من أعضاء المكتب السياسي، مؤكدا أن القرار يبقى ساريا حتى تفعيله بشكل رسمي بعد انتهاء فترة الحجر الصحي.

هذا القرار رفضه أبودرار معتبرا حيثياته مجرد أكاذيب يروجها الأمين العام في تفسيره لقراره، وتحداه أن يدلي للعموم بما يفيد ارتكابه أخطاء، الشيء الذي زاد من حدة التوتر بين الطرفين.

ويطعن معارضو عبداللطيف وهبي في خطوته تعيين مكتب سياسي غير منتخب من المجلس الوطني، وإحداث لجنة القوانين وتعيين أعضائها، ثم إعفاء وتعيين الأمناء الجهويين، وهو ما سيفتح حسب رأيهم جبهة جديدة بعد خصومة رئاسة الفريق النيابي بين القياديين.

وتساءلت سليمة فرجي، البرلمانية السابقة والقيادية بالأصالة والمعاصرة، عن السبب الذي جعل قرارات وهبي تخرق القانون والتي تشمل تعيين أمناء جهويين والتلويح بالتأديب.

وأضافت أن هذه القرارات تضرب مصداقية الحزب ومستقبله ومشروعه الحداثي في ظل أزمة وباء كورونا.

واعتبرت سليمة فرجي أن خرق القانون لأجل أهداف انتخابية لا يمتّ بصلة لمصلحة الحزب بل يعتبر انتهاكا للذكاء الجماعي لمناضلي الحزب ومؤسسيه، معتبرة أن مخلفات المؤتمر الأخير الذي فاز فيه عبداللطيف وهبي برئاسة للحزب لا زالت تلقي بظلالها على التنظيم.

ويتمّ الترويج بين أعضاء الحزب المعارضين للأمين العام الحالي، لوثيقة تحت اسم "المبادرة"، هدفها حشد الدعم لبناء مشروع سياسي بديل، ولازال هذا المشروع في مراحله الأولى حيث يحاول أصحابه إقناع جهات من الأعيان وسياسيين سابقين بقدرتهم على الوقوف بقوة في الساحة الانتخابية المقبلة وحصد مقاعد في عدد من الدوائر الانتخابية.

ولا تأخذ قيادة حزب الأصالة والمعاصرة هذه التحركات بجدية وتعتبرها مجرد مساومة على مناصب داخل الحزب، وأيضا بمثابة مناورة سياسية لكسب ورقة ضغط من أجل تزكيات شخصيات لمناصب انتخابية.

ولكن القيادية سليمة فرجي اعتبرت أن وهبي الذي كان يدير معاركه داخل التنظيم بأريحية عندما كان لا يتحمل المسؤولية الأولى بالحزب ليست متوفرة له اليوم، وهو ما سيضعه على محك المسؤولية التي ستختبر جاهزيته، محذرة من "مآزق حزب مقبل على عواصف متعددة قد تعصف بقاعدته".

لبنان يشدد الخناق على مهربي الأموال

بيروت – أعلن الجيش اللبناني السبت توقيف 16 شخصا، غالبيتهم سوريون، يقومون بأعمال صيرفة غير شرعية وتحويل أموال إلى سوريا، في وقت تكثّف فيه السلطات جهودها لضبط مسالك تهريب الأموال في خضم أزمة اقتصادية يرزح تحتها لبنان.

وأورد الجيش في بيان أنّ "قوة من مديرية المخابرات نفذت عمليات دهم متزامنة في 12 منطقة لبنانية مختلفة، تمكنت خلالها من توقيف 16 شخصا، وضبطت الحواسيب والأجهزة الخلوية المستخدمة من قبلهم في عمليات التحويل إضافة إلى مبالغ مالية كبيرة".

ووفق البيان، الموقوفون هم 13 سوريا وثلاثة لبنانيين يعملون "في مجال تحويل الأموال والصرافة غير الشرعية، بعضهم تحت ستار مكاتب وشركات قانونية باستخدام منصة إلكترونية غير مرخصة" عائدة لإحدى الشركات المالية.

وقال مصدر أمني في لبنان إن "الأجهزة الأمنية أوقفت صرافا لبنانيا في بيروت الأسبوع الحالي، وعُثر على مئات الآلاف من الدولارات في منزله". وأوضح أنه "بموجب التحقيق معه ومراجعة اتصالاته وهاتفه، تمّ توقيف سوري مقيم في لبنان منذ فترة طويلة ويتعاون معه في تحويل أموال إلى سوريا وتحديدا منطقة إدلب" (شمال غرب).

وكشفت التحقيقات عن تورط مجموعة لبنانيين وسوريين في عملية تهريب الأموال، ودأبوا على إرسال الأموال عبر سائقين وأفراد إلى سوريا، إلا أنه بعد إقفال الحدود منذ مارس لمواجهة فايروس كورونا المستجد، باتوا يعتمدون على تحويل الأموال عبر المنصة غير المرخص لها التابعة للصراف اللبناني الموقوف.

وكثّفت القوى الأمنية في الأسابيع الأخيرة ملاحقة شبكات الصيرفة غير الشرعية. وأوقفت بطلب من القضاء نحو خمسين صرافا، قبل أن تفرج عن المرخصين منهم، بتهمة شراء الدولار بأسعار مرتفعة، ما انعكس سلبا على سعر صرف الليرة التي تشهد تراجعا تدريجيا في قيمتها مقابل الدولار.

وشملت التوقيفات نقيب الصرافين محمود مراد، ومدير العمليات النقدية في مصرف لبنان مازن حمدان في ملف التلاعب بسعر صرف الدولار، إلا أن مصرف لبنان نفى في بيان الجمعة "أي تلاعب في سوق الصرافين" ناتج عن عملياته.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية التي امتدت من الفترة من 1975 إلى حدود 1990، تتزامن مع أزمة سيولة حادة وشح في الدولار وقيود مصرفية على الودائع وعمليات السحب.

وظهرت منذ الصيف للمرة الأولى منذ عقود سوق موازية، تجاوز فيها سعر صرف الدولار عتبة الأربعة آلاف ليرة، فيما السعر الرسمي مازال مثبتا على 1507 ليرات. وأمام انهيار طلب مصرف لبنان نهاية الشهر الماضي من الصرافين ألا يتخطى سعر بيع الدولار 3200 ليرة.

وانعكست الأزمة البنانية سلبا على سوريا، حيث تشهد العملة المحلية تراجعا في قيمتها مقابل الدولار.

الشعبويون في أوروبا يستحضرون خطاب معاداة المهاجرين زمن الوباء

باريس – حاول التيار اليميني المتطرف الاستنجاد بنظرية المؤامرة استغلال ورقة أزمات الهجرة في انتقاد سياسات الحكومات الأوروبية في مواجهة وباء كورونا.

وأظهرت دراسة لمؤسسة جان – جوريس الفرنسية أن الأحزاب الشعبوية أخفقت في أوروبا في "صوغ استجابات مناسبة" في مواجهة الأزمة الوبائية.

وعندما تيقنت من فشلها شنت هذه الأحزاب هجمات عنيفة على الحكومات وتذرعت بنظريات المؤامرة حين انعدمت أمامها مسببات استغلال قضية الهجرة لضرب سياسات دولها.

وفي هذه الدراسة، التي تأتي في وقت بدأت فيه الدول الأوروبية رفع القيود التي فرضتها توقيا من كوفيد – 19، اعتبر جان – إيف كامو الباحث في العلوم السياسية ومدير مرصد الراديكاليات السياسية ضمن المؤسسة المصنفة ضمن اليسار –الوسط، أنّ "السرعة التي اتصف بها تفشي الوباء، من دون أي رابط مع تدفقات المهاجرين المحدودة والتي لوحظت في نهاية فبراير في جزيرة ليسبوس ثم في غيرها من الأماكن في اليونان، أبطلت تماما استغلال قضية الهجرة على أنّها ناقلة للأمراض". وتابع أنّه كان لزيارة نائب رئيس حزب الجبهة الوطنية الفرنسي جوردان باريديلا إلى اليونان في بداية مارس "صدى خفيف" فيما لعب النازيون الجدد ضمن حزب "الفجر الذهبي" اليوناني "دورا ضئيلا" في التعامل مع الأزمة التي أدارتها الحكومة المحافظة برفقة "شرطتها وجيشها". ورأى كامو أنّ الحديث عن "خطر الهجرة من ناحية أنّها ناقلة للوباء جرى استخدامه أساسا من خلال التنديد بما زُعم أنه عدم احترام للعزل في بعض الأحياء المكتظة بالمهاجرين، وبخاصة المسلمين". وذكّر في هذا السياق بأن هذا النوع من السرديات التي تربط بين الهجرة والانحراف أقدم من الأزمة الصحية الحالية. كما أنّ أحزاب اليمين المتطرف ونظرائها في أقصى التطرف "استغلت بشكل سيء" الأزمة وقت قلّصت بعض الأحزاب الحاكمة على غرار "الاتحاد المدني المجري – فيدس" في المجر "الهوامش أمامها" بإغلاقها الحدود سريعا على سبيل المثال.

الدفع نحو التضييق على الأجانب والمهاجرين

ومنحت حكومات أخرى الشعور لمواطنيها بأنّها تدير الأزمة بشكل جيّد نسبيا، ما صعّب مهمات النقد، كما هو الحال في ألمانيا حيث بلغ حزب "البديل من أجل ألمانيا" أدنى مستويات نوايا التصويت في استطلاعات الرأي منذ 2017.

وفضلا عن ذلك، فقد واجه هذا الحزب نشوء التشكيل السياسي الجديد "مقاومة 2020" (فيدرستاند 2020)، الرافض لإجراءات العزل والذي تتصف لغته بنبرة حادة ومأخوذة بنظريات التآمر.

ووفقا لكامو، شنّت هذه الأطياف "هجمات عنيفة" على الحكومة منطلقة بشكل خاص من مسألة "أصل الفايروس"، العولمة وفتح الحدود وكذلك تقييد الحريات الفردية.

وطرحت هذه الأطياف التي تستهويها فكرة "الأسباب المستترة" أسئلة حول النفوذ الصيني ضمن منظمة الصحة العالمية، ما أتاح إعادة تنشيط مسألة "الغرب المكافح للشيوعية".

كما أنّها تناولت الفرضية القائلة إن الفايروس "تسرّب" من مختبر وبائي في ووهان "عن طريق الخطأ"، من دون أن تتبناها ولكنّها قالت إنّ "الشك" مسموح.

> اليمين المتطرف طرح أسئلة حول نفوذ الصين في منظمة الصحة العالمية، ما أتاح تنشيط مسألة الغرب المكافح للشيوعية

وعلى سبيل المثال اتهمت زعيمة التجمع الوطني الفرنسي مارين لوبان حكومة بلادها بالكذب حول "كل شيء"، معتبرة أنه من منطقي التساؤل إذا ما كان الفايروس "تسرّب من مختبر". وتعتقد نسبة 40 في المئة من مناصريها بأنّه صنع "عمدا" في مختبر.

واعتبر كامو أنّ حزب التجمع الوطني "لا يمكنه الانطلاق إلا من الحكم المسبق القائل إنّ الحكومة تخون مصالح الشعب عبر كذبها عليه بشأن الوباء". وأضاف أنّ "الناخب المؤيد للوبان لا يؤمن بالغموض وانعدام اليقين: فبالنسبة إليه، السلطة تعرف (...) وإذا ترددت في القرارات، فذلك لأنّها تخفي أمرا ما، فضلا عن وصمها بقلة الكفاءة".

وإزاء الإجراءات التي قيّدت حريات التنقل وأيضا آليات رصد السكان، فإنّ أحزابا على غرار "الصوت" (فوكس) في إسبانيا اتهمت "النخب" بأنّها "اغتنمت عن عمد الطوارئ الصحية من أجل الإسراع بفرض شكل من أشكال الحكم التسلطي".

وفي إيطاليا، تراجع حزب الرابطة بزعامة ماتيو سالفيني، وهو حزب حليف للتجمع الوطني الفرنسي، في استطلاعات الرأي.

ويُلام وزير الداخلية السابق على أنّه اعتمد "خطابا مزدوجا" خطاب العزل التام من أجل الحفاظ على الأرواح تزامنا مع خطاب آخر يدعو إلى العودة إلى العمل إرضاء منه لأصحاب المشاريع الصغيرة ضمن كتلة ناخبيه، وذلك في وقت أنّ حاكم لومبارديا وعضو حزب الرابطة، أتيليو فونتانا، عانى في مكافحة تفشي كوفيد – 19 ضمن مقاطعته الأكثر تأثرا بالأزمة في البلاد.